

## «الهيئة المنظمة للاتصالات» ناقشت حماية أمن الشبكات

تساعد الأجهزة القضائية والأمنية المختصة على ممارسة دورها الأمني والرقابي على هذه الصعيد.

وأبدى مقدمو الخدمات تجاوباً تاماً مع توجيهات الهيئة خصوصاً وأن مقاربتها شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، وطرحوا بعض التساؤلات حول تكاليف الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقة، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغل أساسي للشبكة الثابتة البصرية والنحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي والأمني والقضائي على معظم الخدمات باستثناء تلك المتوفرة عبر الأقمار الاصطناعية.

وتعهدت الهيئة المضي في عملية التشاور القائمة مع المعنيين كافة بأمن شبكات الاتصالات من مشغلين وهيئات أمنية وقضائية، بهدف اتخاذ القرارات الواجبة وإصدار التوجيهات والتوصيات اللازمة للتأكد من صون أمن شبكات الاتصالات وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم بما يتطابق مع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

بحث مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات برئاسة الدكتور عماد حب الله والأعضاء المهندس باتريك عيد ومحاسن عجم خلال لقاء موسع مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، في مضمون التوجيهات التي أعدتها الهيئة في سبيل صون أمن شبكات الاتصالات من جهة، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم من جهة ثانية.

وناقشت الهيئة مع المدعويين بعض أهم النقاط التي تستوجب الدرس والتشاور بهدف سد الثغرات الأمنية في حال وجودها، منها على سبيل المثال لا الحصر ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، وضرورة مراقبة نوع الاتصالات وحجمها لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، والفترة الزمنية التي يتوجب على المشغل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوفرة حول مقدمي الخدمات غير المرخص لهم المتعاقدين معهم، وغيرها من الأمور التي